العرب
الأربعاء 2020/05/20
السنة 42 العدد 11708

خيارات محدودة أمام أردوغان لإنقاذ الاقتصاد المنهار

حل صندوق النقد الدولي يعرّي نرجسية كاذبة لرئيس ضعيف

شبح الانتخابات المبكرة يحاصر أردوغان

تصارع الحكومة التركية أزمة اقتصادية حادة ظهرت بوادرها حتى قبل ظهور فايروس كورونا وتفشيه في البلاد. ويجد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نفسه أمام خيارات محدودة لمجابهة أزمة مزدوجة قد تكون آثارها مدمرة على الوضع الاقتصادي وعلى مستقبله السياسي خاصة مع ظهور تراجع كبير في شعبيته وتواتر التقارير التي تشير إلى أن توجهات الناخب التركي ما بعد كورونا لن تكون مثلما كانت في السابق.

إسطنبول – وصل الوضع الاقتصادي المأزوم في تركيا إلى مرحلة سيئة جدا تنذر بأن المرحلة القادمة ستكون أكثر قتامة ويصعب احتواؤها من قبل النظام التركي.

وبات الاقتصاد التركي خاصة بعد تفشي فايروس كورونا على وشك الانهيار مجدّدا، وذلك رغم كشف الرئيس رجب طيب أردوغان عن خطة لإنعاشه بإعلانه رفعا تدريجيا للقيود في مايو ويونيو لتحفيز القوة الاقتصادية العالمية الـ19 من حيث الناتج المحلي الإجمالي الذي تبلغ قيمته 710 مليارات يورو.

لكن خبراء الاقتصاد في تركيا يتوقعون ركودا مؤلما ويتحدث بعضهم حتى عن لجوء تركيا إلى صندوق النقد الدولي، الأمر الذي لطالما رفضه أردوغان.

وتجد الحكومة التركية نفسها أمام خيارات محدودة قد تجبر أردوغان مكرها على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي كآخر خطة لتفادي الانهيار، وهو حل يرى فيه خبراء أتراك أنه يربك خيارات الرئيس التركي الذي لا يريد الظهور داخليا ودوليا في موضع الضعيف.

ويحمل خبراء الاقتصاد في تركيا انزلاق الوضع المالي في البلاد خاصة خلال الحرب على جائحة كورونا أو عبر تضخم الديون الخارجية لأردوغان ولسوء إدارته سياسيا واقتصاديا ما جعل تركيا تتراجع في السوق الدولية وتتذيل قائمة الأسواق الناشئة.

ويحذر هؤلاء من أن يؤدي تعنت الرئيس التركي وإصراره على نهج نفس المسار المليء بأخطاء سابقة إلى دمار تام للاقتصاد التركي ستكون له عواقب وخيمة داخليا وخارجيا.

وضع خطير

انتشرت البطالة في تركيا على نطاق واسع بعدما انهار القطاع السياحي والعديد من القطاعات الأخرى المرتبطة به بصفة مباشرة أو غير مباشرة ما سيجعل الشارع التركي أكثر احتقانا مما سبق في علاقة بتوجهات الحكومة.

وبلخّص في هذا الصدد أتيلا ياسيلادا، الخبير الاقتصادي في معهد أبحاث "غلوبل سورس بارتنرز" الحالة في تركيا بالقول إن "الوضع سيء للغاية". وإذا كان الأتراك يعتبرون أن اسم رئيسهم لطالما ارتبط بالازدهار، إلا أن الاقتصاد أصبح نقطة ضعف، وفق قول سونر كاغابتاي من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، بسبب نمو ضعيف (0.9 في المئة عام 2019) ومعدّل بطالة مرتفع (13.6 في المئة في فبراير) وتضخّم هائل (10.97 في المئة في أبريل).

وبسبب هذه الأرقام السيئة تكبّد أردوغان نكسة مدوية في الانتخابات البلدية العام الماضي، وخسر إسطنبول وأنقرة.

سايمون تيسدول

مناخ خوف أوجده أردوغان لم ينتج جهدا موحدا لمواجهة الوباء

وقال سايمون تيسدول الكاتب في صحيفة الغارديان البريطانية "استدعى الفايروس في تركيا الكثير من الأخطاء إلى ساعة الحساب. فلم يؤد الاقتصاد الهش هيكليا، وملاحقة المجتمع المدني ووسائل الإعلام، ومناخ الخوف الذي أوجده أردوغان، إلى جهد وطني موحد في مواجهة الوباء، ما دفع المحللين إلى توقع اقتراب عهد الرئيس السلطان من نهايته".

وتشير راهنا أغلب استطلاعات الرأي في تركيا إلى أن الناخبين الأتراك يعتقدون أنّ الوباء سيغير ولاءهم السياسي، وأن كورونا سيدفعهم إلى اختيار بدائل سياسيّة مختلفة عن تلك التي صوّتوا لها في انتخابات سابقة.

ويستبعد مراقبون أن يلتزم غالبية الناخبين بالأحزاب التقليدية وفي مقدمتها حزب العدالة والتنمية الحاكم بالتصويت لفائدته في محطات قادمة، خاصة أنّ الأزمة غيّرت مزاجهم وفرضت عليهم ضرورة البحث عن بدائل جديّة يمكن أن تخرج البلاد من أزماتها.

ولعبت الانتقادات الكثيرة لأداء أردوغان وحزب العدالة والتنمية الحاكم في التعامل مع أزمة انتشار فايروس كورونا التي أثّرت بشكل كبير على الاقتصاد، دورا في إثارة ردود أفعال كثيرة وصلت إلى دعوة بعض الأتراك لإجراء انتخابات مبكرة في البلاد، والإيحاء بأنّ هناك انتخابات قد تلوح في الأفق قبل موعدها المقرر في عام 2023.

وقال كاغابتاي في هذا الصدد "ليس هناك من اقتراع مرتقب في تركيا قبل العام 2023 لكن شعبية أردوغان تتدهور وهو يدرك أنه سيكون من الصعب تجاهل الدعوات لانتخابات مبكرة إذا انهار الاقتصاد".

مأزق النقد الدولي

بينما كانت أنقرة تعوّل على معدّل نمو يبلغ 5 في المئة لعام 2020، يتوقّع صندوق النقد الدولي حاليا انكماشا للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5 في المئة وبطالة بنسبة 17.2 في المئة.

ويعكس تدهور قيمة الليرة التركية بنسبة تقارب الـ15 في المئة مقابل الدولار منذ مطلع العام، القلق في الأسواق. وبلغت الليرة التركية في مطلع مايو الجاري أدنى مستوى لها في التاريخ، فقد سجلت 7.24 مقابل الدولار الواحد.

ويزيد هذا الأمر الدين الساحق بالعملات الأجنبية الذي يُثقل كاهل القطاع الخاص، حيث تضرر القطاع السياحي الذي سجّل أرباحا بأكثر من 31 مليار يورو في البلاد العام الماضي، جراء تعليق الرحلات منذ شهرين.

ومن أجل تجنّب توقف النشاط الاقتصادي، اختار أردوغان أثناء تفشي الوباء تدابير محددة الأهداف، مثل فرض عزل فقط في عطلة نهاية كل أسبوع.

وفي مقابل الأرقام الاقتصادية القاتمة التي تسجّلها تركيا، يتوقع خبراء أنه لن يكون لديها خيار سوى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي. ولجأت أنقرة إلى هذا الصندوق 19 مرة في تاريخها، لكن بالنسبة لأردوغان المدافع عن السيادة الوطنية، سيشكل ذلك إذلالا.

ويعتبر مكتب "كابيتل إيكونوميكس" الاستشاري في مذكرة أن "ذلك سيكون حلّه الأخير، سيستنفد كل الخيارات الأخرى قبل أن يطلب خطة إنقاذ".

وفي الوقت الراهن، تعوّل أنقرة على اتفاقات مقايضة، وهي آلية آمنة تهدف إلى تجنّب حصول نقص في التزوّد بالعملات مع المصارف المركزية الأجنبية، خصوصا البنك المركزي الأميركي.

ووفق قول كاغابتاي، هذا ما يفسّر "تقارب" أنقرة من واشنطن خصوصا مع إرسال معدّات طبية.

لكن رغم قتامة الوضع، فإنه لا يزال في يد أردوغان بعض الأوراق التي يمكن أن يلعبها، حيث يفترض أن يخفف تراجع أسعار النفط من نسبة التضخّم، بحسب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الذي يتوقع انتعاشا قويا للنمو التركي في عام 2021.

وبحسب الخبراء، يمكن لأنقرة أن تستفيد أيضا من نية الشركات الأوروبية أن تقرّب جغرافيا سلاسلها الإنتاجية لكسب أقسام من السوق واستقطاب استثمارات.

ويشير ياسيلادا إلى أن "ذلك يخلق فرصا لتركيا. لديها رواتب متدنية ويد عاملة مؤهلة، وقد برزت دائما من خلال تقديم سلع عالية الجودة في الوقت المناسب".

ويرى أن تركيا وبإثباتها صلابة نظامها الصحي، يمكن أن تستفيد أيضا بعد انتهاء أزمة الوباء، من ازدهار قطاع السياحة الطبية لديها.

ووفق الحصيلة الرسمية، برزت تركيا بعدد وفيات جراء كوفيد – 19 منخفض نسبيا: حوالي 4200 وفاة من أصل 150 ألف إصابة.

لكن رغم هذه الخيارات المتاحة، للنظام التركي لإنقاذ الوضع قبل فوات الأوان، ظهرت في المقابل بوادر غضب شعبي أكثر حدة من قبل خاصة مع مواصلة أردوغان وحزب العدالة التركيز على التمددّ خارجيا قبل النظر في الأزمات الحقيقية التي تحاصر الداخل التركي.

ويعتبر المراقبون أن أكثر ما يخشاه الرئيس التركي الآن هو أن يكون مرة أخرى أداة تنفذ إجراءات صندوق النقد الدولي في وقت يحاول فيه الظهور في موضع القوة عسكريا وسياسيا واقتصاديا.

وينتقد الأتراك سياسات الرئاسة التركية القائمة على ترويج برواغندا القوة عبر توظيف العشرات من الجمعيات الناشطة في الأعمال والخيرية والإنسانية التي تغدق عليها أموالا ضخمة لتلميع صورة تركيا.

كما بات رجب طيب أردوغان محاصرا بمساءلة شعبية حول الإنفاق العسكري الضخم الذي يوجه لدعم ميليشيات مقاتلة بالسلاح خلال السنوات الأخيرة في سوريا والآن في ليبيا.

هل بإمكان ترامب قطع العلاقات بالكامل مع الصين

واشنطن – يثير تهديد الرئيس الأميركي دونالد ترامب في الأيام القليلة الماضية بقطع العلاقات بالكامل مع الصين الكثير من الأسئلة في الأوساط الدولية وخاصة في الداخل الأميركي بشأن مدى قدرة واشنطن اقتصاديا وسياسيا على الإقدام على خطوة محفوفة بالمخاطر في عالم تحكمه العلاقات التجارية.

وهدد ترامب الأحد بقطع العلاقات مع الصين، قائلا إن بإمكان الولايات المتحدة "قطع العلاقات كاملةً مع الصين"، مضيفاً "لا أريد التحدث الآن مع الرئيس الصيني". ومع وجود إجماع دولي على أن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة تسير نحو المزيد من التدهور، يطرح الخبراء الكثير من الأسئلة عن شكل العالم وعن المخاطر التي تهدد البلدين في حال أقدم ترامب على هذه الخطوة.

ورغم استبعاد الكثير من المراقبين لهذه الخطوة، فإنهم أيضا لا يستغربون حدوث ذلك خاصة أن ترامب سبق وأن نفذ تهديداته مثلما حصل بعدما علق تمويل منظمة الصحة العالمية وبعدما هدد مؤخرا بايقاف دعمها نهائيا.

لكن وعلى خلاف حدة نبرة تهديداته تهرّب ترامب عند سؤاله عن التدابير الانتقامية التي قد يتخذها، من الإجابة لكنه قال بلهجة تنم عن تهديد، "هناك الكثير من الأمور التي يمكن أن نقوم بها. يمكننا قطع كل علاقة" مع الصين وهو ما يجعل المراقبين يصنفونها فقط في خانة التهديد.

وبحسب ما نقلته وكالة بلومبرغ عن المحلل الأميركي ديفيد فكلينج فإن إلقاء نظرة على العلاقات المتوترة للصين مع دول أخرى، يبرز أن بكين تعتمد على الواقعية السياسية أكثر مما تركز على الذات.

ويضيف "على سبيل المثال، تمر العلاقات الوطيدة بين الصين وأستراليا بمرحلة تصحيح صعبة، مع تهديد الصين بفرض رسوم على وارداتها من الشعير الأسترالي وفرض حظر على استيراد اللحم البقري من بعض المجازر، ردا على دعوة أستراليا إلى إجراء تحقيق لمعرفة ما إذا كانت أسواق الطيور والحيوانات الحية في الصين هي المسؤولة عن ظهور فايروس كورونا المستجد. في الوقت نفسه فإن صادرات أستراليا إلى الصين، تزيد عن إجمالي صادراتها إلى أكبر أربع شركاء تجاريين لها بعد الصين".

وبناء على هذه المعطيات وعلى تمدد الصين تجاريا، فإن أغلب الخبراء يؤكدون أنه لو نفذ الرئيس الأميركي تهديداته، فإن واشنطن ستتضرر اقتصاديا من الصين.

على الصعيد الدبلوماسي تتميز بكين باختراق كل القارات، حيث ما زال الغضب يسيطر على العلاقة بين كانبرا وبكين منذ سنوات. وكان آخر لقاء جمع بين زعيمي البلدين في 2016 ولم يضع الرئيس الصيني شي جينبينغ أستراليا على جدول رحلاته الخارجية المزدحم منذ 2014. وشهدت العلاقات الثنائية بين كانبرا وبكين تصاعدا في التوتر بسبب قوانين مكافحة النفوذ الأجنبي في أستراليا وملف حقوق الإنسان في الصين وقيام الأخيرة باعتقال الكاتب الأسترالي يانج هينجوين وحتى فضيحة تناول السباح الصيني صن يانج للمنشطات، والذي قررت اللجنة الأولمبية الدولية إيقافه.

ورغم كل هذه الخلافات، ما زالت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الصين وأستراليا جيدة كما هي دائما. فالواردات الصينية من أستراليا خلال العام الماضي وصلت إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. وعدد الدارسين الصينيين المسجلين في الجامعات الأسترالية وصل إلى مستوى قياسي ليبلغ ضعف العدد في بداية عودة الدفء إلى العلاقات بين البلدين عام 2014.

وفي العام الماضي، تركزت الدبلوماسية التجارية بين بكين وكانبرا، حول ادعاءات أستراليا بأن الصين تستخدم إجراءات التفتيش الجمركي لفرض حظر ناعم على صادرات الفحم الأسترالي، ومع ذلك زادت كمية صادرات الفحم الأسترالي إلى الصين حتى نهاية مارس بنسبة 21 في المئة عن العام السابق.

ويرى المحلل الأميركي ديفيد فكلينج أن أفضل تفسير لهذا الشكل غير المعتاد للعلاقات هو أنه في حين يمكن أن تحاول القيادة الصينية ممارسة البلطجة على دول صغيرة مثل النرويج، فإن غريزة البقاء تجعل هذه القيادة واقعية للغاية عندما يتعلق الأمر بواردات أساسية من شركاء تجاريين رئيسيين. هذه الحقيقة تظهر في حالة كوريا الجنوبية التي زادت صادراتها إلى الصين بنسبة 11 في المئة عام 2017 عندما كانت العلاقات السياسية بينهما في أسوأ حالاتها بسبب قيام الولايات المتحدة بنشر منظومة الدفاع الصاروخي المضادة للصواريخ ثاد في كوريا الجنوبية.

ومن أستراليا ينتقل المحلل الأميركي ديفيد فكلينج إلى العلاقات مع البرازيل، حيث جاء الرئيس البرازيلي جاير بولوسونارو إلى السلطة وهو يبدو مصمما على تبني خطاب معاد للصين في كل مناسبة. ولكن قادة الصين رفضوا بحسم التجاوب مع إساءات الرئيس البرازيلي وعملوا بدأب على تطوير العلاقات مع دولة البرازيل التي تعتبر مصدرا رئيسيا لخام الحديد وفول الصويا واللحوم.

> **عندما تشتد الحرب الكلامية بين الدول، يجب التذكير بأن العلاقات هي علاقات بين شعوب وشركات، أكثر ممّا هي بين الرؤساء**

وتتصرف الولايات المتحدة بنفس الطريقة الصينية رغم كل الكلمات المعادية والنارية التي تصدر من البيت الأبيض. فبعد ثلاث سنوات من الحرب التجارية بين بكين وواشنطن، كانت قيمة الاستثمارات التي ضختها الشركات الأميركية في الصين خلال 2019، قريبة من نفس الاستثمارات السنوية منذ 2005 وتبلغ 14 مليار دولار سنويا، بحسب بيانات مؤسسة "روديوم جروب" للاستشارات. وفي حين تراجع تدفق الاستثمارات الصينية إلى الولايات المتحدة، فإن ذلك جاء في إطار تراجع عام للاستثمارات الصينية في الخارج، ونتيجة القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على الشركات الصينية، ونتيجة قرار صيني لمعاقبة أميركا على مواقفها التجارية.

وفي استبعاد لعدم تمكن ترامب من قطع العلاقات بالكامل مع بكين، يقول المحلل الأميركي "عندما تشتد الحرب الكلامية بين قادة الدول، يجب تذكير الجميع بأن العلاقات بين الدول هي علاقات بين شعوب وشركات، أكثر ممّا هي بين الدبلوماسيين والرؤساء. ومن هذا المنظور فإن العلاقات الأميركية الصينية ما زالت دافئة للغاية".